بختلف حالهما اقول لان الابن قد يكون كركل اقول الابن لا الكان ابا من جهة الحسنة فلا يكفي اندراجه
في احد مبطلا لاطرادها فالصحيح ان يقال الابن له حيثيات متعددة ككونه انسانا وحيوانا
او جسما الى غير ذلك وكونه ابا من حيث انما هو من الحسنة المذكورة والمراد تعريفه بهذا الاعتبار
فلو لم يكن السبب كان التعريف صادقا عليه من الحيثيات الاخر التي ليس هو معرفا باعتبارها
فلا يكون مطردا قال لم يكن هناك حاجة الى التكرار اقول فالتكرار الخارجي ما نشا من السؤال والفرق
ما نشا من المفهوم نفسه قال ولعل ان يكفي المعرف جميع اجزاء المعرف وهو الحد التام اي في جعل الحد
التام داخلا في المحدود نظر مشهور وقد يؤول بان المقصود دخول كل واحد من اجزائه فيه ولذا
جعل المركب منه الداخل والخارج فيما اعلم ان قوله والاول لعل ان يكفي جميع اجزاء الشيء
فيه تسامح لان القسم الاول ما يكون المعرف داخلا في المعرف والداخل في الشيء لا يكفي جميع اجزائه
فان قلت المراد من جميع الاجزاء الاجزاء المادية كالجنس والفصل القريب وغير داخل في الماهية
قلت الحد التام لا يختص بالاجزاء المادية فقط والا لكان قولنا في تعريف الانسان ناطق وحيوان
حدا تاما وليس كذلك قال فتعريف الشيء بجميع اجزائه تعريف الشيء بنفسه وهذا محال اقول لان جميع الاجزاء ان لم
يكن نفسه فاما ان يكون داخلا فيه او خارجا عنه وكلاهما باطل اما الاول فلان الداخل في الشيء ما يتركب
الشيء منه ومن غيره فلا يكون جميع الاجزاء جميعها بل بعضها واما الثاني فظ قال لانا نقول وجود المركب اقول
فان المركب كما تحتاج في ثبوتها الى جميع الاجزاء وفي انتفائها يكفي جزء واحد ولو كان جميع الاجزاء
للشيء معلوما اقول بدون توقفه لكل جزء للشيء منها فيجوز ان يكفي جميع الاجزاء معلومة وما يقال من
ان المعرف متوقف على الموقوف موجد الكل موجد لاجزائه فان موجد السرير ليس موجدا للخشب قال
لا يقتضي تقدم الكل من حيث هو كل او الا يلزم تقدم جميع الاجزاء على جميع الاجزاء قال ولا يصح التوقف
بجميع الاجزاء اقول لما تقدم من الدليل السالم عن المعارضة لورود المنع عليه قال لم يعد التحديد معرفة المحدود اي لكنه

لقلا

لقلا يحصل منه الا موقوفة جميع الاجزاء مادته وصورته قال فان جميع الاجزاء وهو كلها متعددة اي اذا كانت
الاجزاء معلومة متفرقة موجودة الكل واحد منها بوجود على حدة فاذا استحضرت وجهت وقطع النظر
عن الالتفات الى الكل واحد احادها وصار الملاحظ الملتفت اليه هو المجموع من حيث هو فهناك تصور اجمالي
متعلق به فاما ان يقال اجتماع تلك التصورات المتعلقة بالتفاصيل صار سببا لوجود هذا التصور الاجمالي
الحادث بعد ويكون التفاصيل باقيا ولعل ان يقال هذا التصور الاجمالي هو بعينه تلك التصورات المجتمعة
على وجه انقطع الالتفات الى خصوصيات الاجزاء وصار الالتفات الى الكل من حيث هو كل فالتفاوت بالاعتبار
اعني التفصيل والاجمال ولعل هذا هو الحق لانا لا نترتب عليها تصور آخر مغاير لها بالذات فتامل قال
بحصول الحد اقول اي في الخارج ان كانت لها ماهية منسوبة اليه او في الذهن باعتبار الحصول ان كانت منسوبة اليه
قال فالتصوران متغايران اي بالاعتبار قال كالتعرف على التعريف اي فيلزم ان يكون متصورا او لا يكون
ملتفتا اليه مخطرا بالبال ويكون المشتمل حصول المعرف هو الانتقال الحاصل بالحركة في المعقولات من
المطالب الى المبادي المؤدية اليها قال فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا طلب المجهول اقول فيندفع ما يقال
من ان الوجه المعلوم لا يستحصل لكونه حاصلا والوجه لا يطلب لكونه مجهولا لكن هذا الجواب يقتضي
ان يكون هناك ثلثة اشياء المط والوجهان والحق ان يقال المط هو الوجه المجهول وليس مجهولا مطلقا
حتى يمتنع توجه النفس اليه فانه معلوم ببعض اعتباراته وهو الوجه المعلوم وهذا هو المذكور في المتن
لا ما ذكره الشارح قال وحد الغيره اي ان لم يكن الغير بديهي التصور قال والمركب الذي لا يتركب عنه غيره بحد
اقول ان لم يكن بديهيا قال ان لا بالرسم اي ليندرج فيه العلم الحاصل عقيب النظر بالعاقل كما ذهب اليه الاشعري
قال لان المدلول العدمي اي هذا مسلم لكن لا يجدي بطائل فان العلم بالدليل يلزم منه وجود المدلول في الزمان
سواء كان وجوديا او عدميا لان العلم بوجوده فيه فالمستدل به اما ان يكون كليا اي ليندرج جميع اقسام
القياس الاستثنائي والاقتراني المتصل والمنفصل فيما ذكره قال وبعضها بالوسط كقياس الدليل التام

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)